



خارج التغطية



«غايات»

يحيط بجيل الناشئة من الشباب ما دون سن الرشد الكثير من المؤثرات الأخلاقية الناتجة عن المرحلة العمرية الحساسة والبيئة الاجتماعية مع مخاطر التأثير الإعلامي ووسائله الحديثة عليهم وكل تلك المؤثرات من شأنها أن تحدد المسار السلوكي للشباب ما لم يتوفر لهم دور أسري وتربوي يقومهم ويحصنهم من الوقوع في الأخطار الأخلاقية والانحرافات السلوكية.

ولله الحمد لدينا في الكويت مجموعات شبابية تربوية صالحة ومصلحة آلت على نفسها القيام باحتضان الشباب في فترات الفراغ والعطلة الصيفية من خلال تنظيم رحلات تعليمية وتربوية قيمة مغلقة بإطار المرح واللعب والتسلية وتحت رقابة ورعاية أبوية من مشرفين فضلاء، ومن هذه المراكز المهمة «مركز غايات» الذي يقم سنويا

naserkmt@hotmail.com
@abothamer123

د. ناصر خميس المطيري

نقش



لجان الأمطار

يشكل مجلس الوزراء لجنة تظلمات من قرارات الجهاز المركزي للمناقصات العامة بحرمان الشركات المتسببة بكارثة الأمطار الأخيرة فيتقدم من تنطبق حالته وتصدر النتائج، فيخرج علينا العضو الفاضل راكان النصف ليطالب لجنة التظلمات بسحب تقريرها ويطالبها بالحيادية مقارنة مع تقرير ديوان المحاسبة عن سيول الأمطار والذي حمل الشركات مسؤولية ما حدث دون تحميل الحكومة التي شكلت هذه اللجنة لمراجعة قرار لجنة المناقصات التي تتبعها أيضاً مسؤولية ما حدث. لا استغرب فرعة السيد راكان النصف فكارثة الأمطار لم يجف سيلها إلى الآن ولكن استغرب اتجاهها رغم عدم تحرك الحكومة لتصحيح ما تسببت به بجعلها وسوء ادارتها الذي كبد الناس خسائر وأظهر الكويت في هذه الفترة كأحد بلاا الكوارث والعجز.

قرار لجنة التظلمات التي تشكلت بقرار مجلس الوزراء هو قرار الحكومة نفسها وهي من يجب أن تتحملها سياسياً أمام البرلمان أياً كانت نتائجه ولا أعلم سبب تجاوز راكان لهذه النقطة

Email:m.almotny@hotmail.com
Twitter:@almotny

محمد المطوي

قلم جاف



أمن الكويت خط أحمر... لدى البدون الحقيقيين

بعض حقوقهم كالتجنيس او الحقوق الأخرى، كما ان هذه التصرفات قد تقف عائقاً أمام مستحقي الحقوق، وخاصة أن الكثير من هذه الفئة يمتلكون إثباتات واوراقاً رسمية توصلهم لتحقيق مطالبهم وحقوقهم، وان هناك فئة جاءت بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم عام 90 وأعلنت نفسها بأنها بدون وقامت بإخفاء إثباتاتها وهؤلاء هم من لا يستحقون حتى البقاء بالكويت او حتى التعاطف معهم، وهم من دفع الحكومة إلى عدم اتخاذ بعض الاجراءات والقرارات للفئة المستحقة من البدون.

ان الكويت شعبها وامنها خط احمر، لايسمح لكائن من كان بالاقتراب منه أو العبث به مهما كان اسمه او موقعه وان كثيراً من اخواننا البدون يرفضون وبشدة هذه التصرفات لأن الكويت وامنها عندهم خط أحمر أيضاً، وان كثيراً منهم قدم روحه ودمه للكويت وان ما تم من تصرفات خلال الايام الماضية أمر مرفوض لديهم ولا يقبلون به فالكويت لديهم خط احمر وحفظ الله الكويت واميرها وشعبها من كل مكروه.

يوسف حجي

رأي اقتصادي



وصفة علاجية للخروج من النمو السلبي للاقتصاد

والحروب، الصغرى والكبرى، بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي، وتراجع النمو في اقتصادات الدول الكبرى من جهة، والحروب التجارية التي تدور على أكثر من جبهة، والتي لن تنتهي إلى غالب ومغلوب، بل إلى تسويات كبرى تحدد معالم المرحلة المقبلة، وربما لعقود عدة، وتعيد رسم السياسات والتحالفات في عدد من مناطق العالم. لا شك ان الانقلاب الاقتصادي الذي يسير إليه العالم ببطء لن تظهر معالمه الرئيسية فوراً، لكن المعروف للمراقبين ان كل الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي تضع خططها منذ اليوم لما بعد تبلور الصورة النهائية لتناجج الصراع.

في هذا الشأن كانت دولنا طوال القرن الماضي متلقية، وليست فاعلة، منفذة لخطط الآخرين وليست مخططة، ولهذا رأينا الانقلاب الذي حصل في المجتمعات الخليجية، من الاعتماد على الذات في كل شيء، إلى الاعتماد على الآخر، حتى الشؤون الشخصية، وهو ما تسبب بانكساسة نموية كبيرة نحصدها نتائجهما اليوم، خصوصاً مع تراجع التعليم، وعدم وجود بنية تحتية اقتصادية، ولا جيل مؤهل لإدارة الاقتصاد والمشاريع بما يتناسب مع ما يتطلبه العصر، وليس العمل وفق منهجية البقالة. اليوم هناك فرصة حقيقية لتغيير كل ذلك، وحتى نبدأ في هذا الأمر علينا ان لا نبقي ننتظر نهاية الصراع

يستمر تراجع الاعتماد على النفط التقليدي بعد سلسلة الاكتشافات المثيرة في عدد من دول العالم لبدائل نفطية جديدة ومستدامة، في وقت تتراجع فيه اقتصادات الدول النفطية العربية تحديداً بسبب الاعتماد الكلي على هذه السلعة الاستراتيجية، ان رغم الازمة السياسية التي تعصف بالخليج حالياً بسبب الصراع الأميركي - الإيراني، الا ان اسعار النفط لم ترتفع كثيراً كما كان متوقعا في السابق، بل بقيت ضمن الحدود الطبيعية، ما يعني ان العالم لن يتأثر من ازمة الخليج حالياً بالشكل الذي كان عليه في الحرب العراقية- الإيرانية، او غيرها من الازمات التي مرت على المنطقة، وشكل فيها النفط عاملاً حاسماً.

لذلك فان النظر إلى التقارير الاقتصادية التي تصدر عن جهات دولية ومحلية واقليمية حيال الوضع الاقتصادي في المنطقة توجب النظر جدياً بمستقبل الاقتصاد الخليجي عموماً، والكويتي خصوصاً، والبحث عن بدائل أكثر استدامة، بعدما اصبح الفطام عن الاعتماد الكلي على النفط ضرورة ملحة، بل مصيرية.

لا شك ان الازمة الحالية التي تمر فيها المنطقة لن تصل إلى حد الحروب الكبرى، حتى لو كانت هناك بعض المناوشات، لان العالم لا يتحمل مزيداً من التوترات

fsabah15@gmail.com

فهد داود الصباح



وجهة نظر



ورطة المواطن

أما المواطنون المستقلون فهم الذين لا يريدون الانضمام لتلك الأحزاب والاعتماد على حياتهم على قدراتهم الذاتية، وهم في معظمهم من التكنولوجيا المتخصصين والمنتجين في حياتهم ولولاهم لوطنهم وليس لتلك الأحزاب، انها مأساة حقيقية تحبط المواطنين المستقلين، والدولة لا تفكر في تغيير ذلك لصالح مستقبل وتنمية البلد فما العمل؟

المطلوب من الدولة أن توقف تلك الأحزاب والتنظيمات غير القانونية وتوقف كذلك منح تلك الأحزاب والتنظيمات الامتيازات غير العادية في الوظائف الحكومية والمعاملات التجارية او الدينية السياسية والاتجاه إلى الحياض مع المواطنين في اعتلاء المناصب، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب حسب الكفاءة والمساواة في تكافؤ الفرص والحياد في العمل التجاري واعطاء الجميع الحقوق بشفاافية كاملة وحسب القانون.

انه الطريق الصحيح للوصول إلى الدولة المدنية الحديثة المستدامة فمتى نجد تفكيرنا ونحترم الحقوق والواجبات للمواطن ودفعه إلى ان يكون منتجاً حقيقياً لما فيه خير ومصصلحة هذا البلد الطيب؟ والله المستعان.

حامد السيف

أي مواطن في أي دولة في العالم يعيش حياته حسب الأنظمة والسياسات الموجودة والمطبقة في وطنه ويكيف حياته حسب النظام الموجود ومدى جدية تطبيقه وفي أي اتجاه.

لذلك نرى دولا تراعي حقوق وواجبات المواطن بعدالة ومن خلال القانون، وهنا يعيش المواطن براحة التنافس الشريف وعلى قدراته الذاتية، والحرص على تطويرها للترقي لينفع نفسه ووطنه، اما الدولة التي لا تراعي ذلك وتعتمد على الخلل وعدم التوازن بين الحقوق والواجبات للمواطن والاعتماد على الترضيات والمحاصصات السياسية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب فإنها بذلك تخلق الفوضى في الادارة ويضع المواطن وتختلط عليه الحقوق بالواجبات ويدخل في نفق عدم الانتاجية. ومن هذين النموذجين أين يقع المواطن الكويتي؟ ان الدستور الكويتي يمنح تشكيل الأحزاب، وبالتالي ليس للحزب دور مهم في الحياة السياسية رسمياً وقانونياً. ولكن ما نراه في واقع الحياة السياسية الكويتية، ان هناك أحزاباً غير معلنة وتمارس عملها ولها مقرات وتمارس انتخاباتها بطريقه معلنة فكيف

يوسف حجي